التقدير واجبا بل حادثا لان محل الحوادث حادث والثانى باطل لانا نعلم بالبديهة ان من الافعال المتقنة ما هو
في الجزئيات لا يستند الى عديم العلم والجواب نختار انه عالم بالجزئيات والتغير اللازم في العلم انما هو في الاضافات
لا في الذات اى لا في صفاته الحقيقية فان علمه صفة حقيقية قائمة بذاته ومتعلقة بالمعلومات كلها فاذا تغيرت
لم تتغير تلك الصفة بل تغيرت تعلقاته بها واضافته اليها فيكون تغيرا في امور اعتبارية لا في صفات حقيقية
وانه جائز في الواجب لما سيأتى ولنقتصر على هذا القدر فان هذا منشأ للشبهات التى طول بها الكتب وغلق كل
التطويل تبجحا في العلوم وتوسعا في التحقيق والتدقيق وعليك بعد الاهتداء اليه بما نبهناك من الضابطة والامثلة ان
تقرر من امثالها الباقى ثم شرع بعد خاتمة المقصد الاول لما ثبت ان الصانع تعالى واجب وجوده وممتنع عدمه فقد ثبت
انه ازلى ابدى ولا حاجة الى جعله مسئلة برأسها قال الامام الرازى في الاربعين كلاما محصله انه لما ثبت انتهاء الموجودات
الى واجب الوجود لذاته والعدم على الواجب ممتنع لزم كونه تعالى ازليا ابديا فلا حاجة الى جعله مسئلة على حدة لكن المتكلمين
لما لم يسلكوا تلك الطريقة بل اثبتوا ان من الممكنات المحسوسة محتاجة الى موجد وسواء كان احتاجوا في ذلك الى وجوه اخر
فقالوا مثلا لو لم يكن ازليا لكان محدثا محتاجا الى محدث آخر وتسلسل ولو لم يكن باقيا وابديا لكان عدمه بعد وجوده اما لذاته وهو
بط واما بفاعل وهو ايضا كذلك لان العدم نفى محض فيمتنع كونه بالفاعل واما بطريان ضده وانه مستحيل لان القديم اقوى فاندفاع
الضد الحادث اولى من انعدامه بالضد واما بزوال الشرط وهو ممتنع لان الحادث لا يكون شرطا للقديم وان فرض له شرط قديم نقلنا
الكلام اليه ولزم التسلسل ولما بطل الاقسام كلها امتنع طريان العدم على الصانع والمصنف صرح باول كلامه ثم اشار الى آخر بقوله
والمتكلمون انما احتجوا بوجوه اخر عليه اى على كون الصانع ازليا ابديا قبل اثبات ذلك اى قبل اثبات كونه واجبا وعنه
اى عن الاحتجاج بتلك الوجوه على هذا المط بعد بيان كونه واجبا غنى فلا نطول به الكتاب كما طول به الامام كتابه على ما اشرنا
اليه المقصد الثالث في ان ذاته مخالفة لساير الذوات اليه ذهب نفاة الاحوال قالوا والمخالفة بينه وبينها لذاته المخصوصة
لا لامر زايد عليه وهو مذهب الشيخ الاشعرى وابى الحسين البصرى فانهما قالا المخالفة بين كل موجود وبين الموجودات انما هى بالذات
وليس بين الحقائق اشتراك الا في الاسماء والاحكام دون الاجزاء المقومة وعلى هذا فهو منزه عن المثل اى المشارك في تمام الماهية
والند الذى هو المثل المقاوم تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقال قدماء المتكلمين ذاته مماثل لساير الذوات في الذاتية والحقيقة
وانما يمتاز عن ساير الذوات باحوال اربعة الوجوبية والحيوة والعلم التام والقدرة التامة اى الواجبية والحيية والعالمية
والقادرية التامتين هذا عند ابى على الجبائى واما عند ابى هاشم فانه يمتاز عما عداه من الذوات بحالة خامسة هى الموجبة
لهذه الاربعة نسميها بالالهية قالوا ولا يرد علينا قوله تعالى ليس كمثله شيء لان المماثلة المنفية ههنا هى المشاركة في اخص
صفات النفس دون المشاركة في الذوات والحقيقة فان قيل المذكور في الموقف الثانى ان الموجودية بدل الوجوب
وهو الموافق لما في المحصل والاربعين اجيب بان الوجود عند مثبتى الاحوال مشترك بين الموجودات كلها فلا
يتصور كونه مميزا فالمراد بالموجودية المميزة هو الموجودية المتقيدة بالواجبية فيرجع التمييز بالحقيقة الى القيد ويندفع
المنافاة بين الكلامين لنا في اثبات المذهب الحق انه تعالى لو شاركه غيره في الذات والحقيقة لخالفه بالتعين ضرورة
الاثنينية فان المتشاركين في تمام الماهية لا بد ان يتخالفا بتعين وتشخص حتى يمتاز به هويتهما ويتعددا ولا شك
ان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم التركب في هوية كل منهما وهو ينافى الوجوب الذاتى كما تقدم احتجوا على كون

الدال

الذات مشتركة بين الواجب وغيره بما مر في اشتراك الوجود من الوجوه وتقريره ههنا ان الذات تنقسم الى الواجب والممكن
ومورد القسمة مشترك بين اقسامه وايضا فنحن نجزم به اى بالذات مع التردد في الخصوصيات من الواجب والجواهر
والاعراض على قياس ما مر في الوجود وايضا فقولنا المعلوم اما ذات او صفة حصر عقلى فلولا ان المفهوم من الذات
شيء واحد لم يكن كذلك والجواب ان المشترك مفهوم الذات اعنى ما يصح ان يعلم ويخبر عنه او ما يقوم بنفسه وانه
اى مفهوم الذات على الوجهين امر عارض للذوات المخصوصة المتخالفة الحقائق على ان مآل قولهم ليس ان
الاشياء متساوية في تمام الماهية مع اختلافها في اللوازم وهو غير معقول ومآل قولنا الى عكس ذلك وهو ممكن
وهذا الغلط منشأه عدم الفرق بين مفهوم الموضوع الذى يسمى عنوان الموضوع وبين ما صدق عليه
هذا المفهوم اعنى الذى يسمى ذات الموضوع وقد ثبت في غير هذا الفن ان العنوان قد يكون عين حقيقة
الذات وقد يكون جزءا لها وقد يكون عارضا لها فمن اين يثبت التماثل والاتحاد في الحقيقة بمجرد اشتراك العنوان وهذا
المغلط اعنى اشتباه العارض بالمعروض منشأ الكثير من الشبه في مواضع عديدة فاذا انتبهت له اى لهذا المنشأ
ووقفت على حاله وكنت ذا قلب شيحان اى يقظان غيور على حريمه التى هى بنات فكرك انحلت عليك تلك الشبه
وقدرت على ان تغالط غيرك وامنت من ان تغالط انت منها اى من تلك الشبه قولهم الوجود مشترك اذ نجزم به
ونتردد في الخصوصيات فنقول المجزوم به مفهوم الوجود ولا ما صدق عليه مفهوم الوجود ولجواز ان يكون ذلك
المفهوم خارجا عن حقائق افراده المتخالفة فلا يكون حقيقة الوجود امرا واحدا مشتركا مجزوما به والنزاع انما وقع فيه لا في
مفهوم عارض لحقيقته ومنها قولهم الوجود زايد اذ نعقل الوجود دون الماهية كما في الواجب مثلا وبالعكس اى
نعقل الماهية دون الوجود كما في المثلث فلا يكون الوجود عينا ولا داخلا قلنا فيه ما تقدم من ان الزايد مفهومه لا
حقيقته ومنها الوجوب عدمية والا تسلسل قلنا اللازم من دليلكم على تقدير صحته ان يكون مفهوم الوجوب عدميا لا وجوديا
اذ يلزم حينئذ تسلسل الوجوبات الوجودية الى ما لا نهاية لها ولا يلزم هذا التسلسل فيما صدق عليه فانه مختلف فبعضه وجودى
وبعضه عدمى وبعضه زايد وبعضه نفس الماهية كما مرت اليه الاشارة في مباحث الوجوب ومنها الصفات زايدة على
الذات والا لكان المفهوم من العلم ومن القدرة ومن الصفات الاخر شيئا واحدا هو عين الذات ولا شبهة في استحالته
قلنا يكون ما صدق اى ما صدق عليه العلم والقدرة مثلا واحدا واما المفهوم فلا يكون واحدا بل لكل منها مفهوم على
حدة وامثال ذلك اكثر من ان تحصى فلنكتف بما ذكرنا اذ لا يخفى عليك حالها تنبيه نقل من الحكماء انهم قالوا ذاته تعالى وجود
المشترك بين جميع الموجودات ويمتاز عن غيره بقيد سلبى وهو عدم عروضه للغير فان وجود الممكنات مقارن لماهية
مغايرة له ووجوده ليس كذلك وفى هذه العبارة نوع قصور والاظهر ان يقال ذاته الوجود المشترك بين الجميع ويمتاز عن
غيره بقيد سلبى هو ان وجوده ليس زايدا عليه بل هو عينه بخلاف ساير الموجودات فان وجودها زايد على ماهياتها او
يقال ذاته وجوده المساوى لساير الوجودات بناء على اشتراك الوجود ويمتاز عنها بعدم عروضه لماهيته بخلاف
وجودات الممكنات فانها عارضة لماهياتها وهذا بطلانه ظاهر اما على الاول فلانه يلزم منه ان يكون حقيقة الواجب احدا
مخالطا لجميع الممكنات حتى القاذورات ولا يخفى استحالته واما على المعنى الثانى فلانه يلزم منه التساوى في الصفات اللازمة
قال المصنف ولم يتحقق عندى هذا النقل عنهم بل قد صرح الفارابى وابن سينا بخلافه فانهما قالا الوجود المشترك الذى هو الكون في الاعيان

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)